س: خلال عملك كمدرس حدثت اول انتخابات للبلديات سنة ١٩٧٢ فكيف كان موقفك تجاهها؟.

ج: في ذلك العام، كان هناك تردد، وظهرت دعوة كبيرة لمقاطعة الانتخابات، الا ان بعض العناصر الوطنية كان لها رأي آخر وكان هؤلاء قلة، دخلوا الانتخابات وفاز عدد منهم، اما في بقية البلديات فقد بقي الوضع على حاله السابق. كل من دخل الانتخابات عام ١٩٧٢ دخل على عاتقه الشخصي، ولم يكن ضمن كتلة وبرنامج وطنيين عامين.

س: تغير الوضع في عام ١٩٧٦، كما نعلم جميعا، واشترك الوطنيون في الانتخابات بكثافة. فهل تحدثنا عن اسباب هذا التغير، برأيك؟.

ج: كانت تسع سنوات قد مضت على بداية الاحتلال، وادرك الناس انه لم يات لينسحب بل هو يخطط ليبقى، وكان التحدي قد اشتد، وكل مواطن صار يناضل بطريقة او باخرى، وتعزز الشعور بضرورة تطوير البلديات حتى تصبح على مستوى التحدي العام للاحتلال، وبرزت الحاجة في البلديات لوجوه جديدة ودماء جديدة تكون على مستوى المسؤولية. ثم ان الانتخابات تجري وفق القانون الاردني السابق الذي لم يتبدل، وهذا يعني ان خوضها لا يعد قبولا بقوانين الاحتلال.

س: بكلمات اخرى كانت المشاركة في الانتخابات تعني تحمل المسؤولية والتصدي للاحتلال؟.

ج: نعم، ولهذا صارت المشاركة مطلبا جماهيريا عاما، لان الناس اقتنعوا بأن المجالس البلدية لا ينبغي ان تترك. وكما هو معروف، فإن لدى الشعب الفلسطيني الكثير من الطاقات والكوادر المؤهلة، وبالرغم من النزوح الذي فرضته مقتضيات طلب العيش، ومن الابعاد الذي فرضه الاحتلال، ومن وجود اعداد كبيرة في المعتقلات، فقد بقي الكثير من هذه الطاقات والكوادر وكان على هؤلاء ان يتقدموا لتحمل المسؤولية.

وفي بلد مثل جلجول، كانت الامور تسير تقليديا من قبل المخاتير والوجهاء، وبعض هؤلاء كان أُمّيا، ومنهم من كان لا يعي الامور السياسية، ومنهم ايضا من لا يستطيع ان يكون على مستوى التحدي المطلوب.

وهكذا فإن الوضع المتردي للبلديات شكل عاملا آخر حملنا على خوض الانتخابات. وكان من بيننا، نحن الذين نريد ترشيح انفسنا، عدد كبير من الموظفين، والموظف، طبقا للقانون الاردني، لا يحق له الترشُّح الا بعد استقالته من وظيفته. الا اننا اقمنا قضية مشتركة لدى القضاء وكسبناها. وكان فتح المجال امام الموظفين للترشُّح مكسبا اذا اخذنا بعين الاعتبار وجود الاعداد الكبيرة من المؤهلين لحمل المسؤولية في المعتقلات او خارج الوطن.